الويبنار الاول

فرص تطبيق التقاضي الإلكتروني في قضايا العنف ضد المرأة

المقدمة

تأتي هذه الورقة في سياق تنسيق عدد من النقاشات التي تعمل على تقييم آليات سياسات مناهضة العنف ضد المرأة التي مررنا بها أثناء طارئة الموجة الأولى من جائحة الكوفيد19، وتقييم فاعلية هذه الآليات وكفاءتها في مناهضة العنف، والوقوف على الدروس المستفادة من الموجة الاولى، بما قد يسهم في اتخاذ تدابير أوفق، وسياسات أكثر كفاءة في الحد من تنامي وتيرة العنف المتصاعدة ضد النساء في أوقات الطوارئ

وفي ضوء اهتمامنا بإصدار قانون موحد لمناهضة العنف ضد المرأة، أصبح النظر في إجراءات التقاضي وتيسير فرص النفاذ للعدالة الناجزة في قضايا العنف ضد المرأة أمر بالغ الأهمية، ونعتبر تيسير الوصول للعدالة مؤشر هام لمدى فاعلية وكفاءة سياسات التشريع والتقاضي في مناهضة العنف

وفي هذا الإطار متعدد الأبعاد ما بين مناهضة للعنف، والنفاذ الأكفء للعدالة الناجزة أثناء المرور بفترة الطوارئ والأزمات، تأتي أهمية التقاضي الإلكتروني، باعتباره تيسير مطلوب وموضوعي للحد من تنامي حالات العنف ضد المرأة. وتعد هذه الورقة بمثابة تلخيص لأهم نقاط النقاش والمداخلات التي عكستها خبرة ثلاث محاميات شابات في قاعات المحاكم أثناء الموجة الاولى من الجائحة، ونعتبر الملاحظات في المجمل بمثابة دروس مستفادة

أبرز أشكال العنف ضد النساء في أوقات الطوارئ وخاصة أثناء الكوفيد 19

تعرضت-ومازالت - النساء لأشكال مختلفة من العنف، ففي أثناء الموجة الأولى من جائحة كوفيد 19، تعرضت النساء لأشكال مختلفة من العنف في كلا المجالين العام والخاص، ومع الحجز الجزئي والكامل ازدادت معدلات العنف، وحسب الرصد المبدئي من الصحف وغيرها من وسائل للتواصل، مثل الاتي أكثر أشكال العنف انتشارا

1. عدم قدرة النساء خاصة المطلقات منهن على الحصول على المستحقات المالية (النفقة) بسبب تعطل محاكم الأسرة مما ترتب عليه أضرار معنوية وعدم القدرة على تقديم الاحتياجات الأساسية وإلحاق الأذى بباقي أفراد الأسرة خاصة الأطفال
2. العنف المنزلي والذي تطور إلى جرائم نتج عنها عاهات مستديمة و جرائم قتل
3. التحرش والابتزاز الالكتروني
4. الفصل التعسفي من العمل وخاصة في القطاع الخاص

مما تطلب تكثيف التدخلات لضمانة مناهضة العنف ضد المرأة، وخاصة الحد من العنف الأسري أثناء الجائحة، **وهو ما يدفعنا لرصد وقائع المؤسسات القضائية وقدرتها على الاستجابة السريعة للطوارئ، وهو ما يتطلب وضع سياسات وتجهيز غير تقليدي يتناسب وحالة الطوارئ**

نظرة عامة على المؤسسات القضائية أثناء الموجة الأولى من الكوفيد 19

بالنظر إلى البنية التحتية للمؤسسات القضائية في مصر نجد أنها تبدو بحالة سيئة تتمثل في صغر حجم قاعات المحاكم وبالتالي فهي مكان سهل انتقال الإصابة بفيروس كورونا فيه خاصة في ظل غياب الاجراءات الوقائية وايضا لا تصلح للعمل فيها في الأيام العادية

خلال فترة الموجة الأولى من جائحة كوفيد تم تعطيل المنظومة القضائية خاصة محاكم الأسرة وتأجيل كافة قضايا محاكم الأسرة على الرغم من استمرار تجديدات الحبس الجنائي ويتم النظر فيها ويتم فصل المتهمين على فترات مما نتج عنه زيادة عدد حالات القضايا خاصة قضايا العنف ضد النساء ومحاكم الأسرة مثل الطلاق، النفقات، الحصول على المستحقات المالية،...الخ

علاوة على ذلك، لم تتم ممارسة الإجراءات الوقائية لتقليل الاصابة بفيروس كورونا سواء في المكاتب الادارية التابعة للمحاكم أو في جميع السجون على قدم المساواة، بل كان هناك تزاحم في غرف صغيرة أثناء قيام المحاميات بالإيداع ورفع الدعاوى والاعلانات وغياب الاجراءات الوقاية وكذلك تمت ممارسة الإجراءات الوقائية في بعض السجون خاصة خلال تفتيش المتعلقات بضمان السلامة والأمان

التقاضي الرقمي ووضع المنظومة القضائية في وقت الموجة الأولى من جائحة كوفيد

يعد الحاجة إلى التقاضي الالكتروني في مصر مسألة مؤقتة خاصة في قضايا العنف ضد النساء أو بمعنى أخر يصلح التقاضي الالكتروني في قضايا معينة ولا يصلح في قضايا أخرى، وبشكل عام التقاضي الالكتروني لا يأخذ قضايا العنف ضد النساء في الاعتبار

على سبيل المثال، لا يصلح التقاضي الالكتروني في حالات العنف الأسري لأن مثل هذه الجرائم تتطلب إجراءات أخرى لا تصلح مع التقاضي الالكتروني مثل كإجراء كشف طبي، أو القبض على المتهم، أو استدعاء الشهود والسماع إلى أقوالهم

ولكن على الجانب الأخر، يصلح التقاضي الإلكتروني في التبليغ عن الوقائع أو تسيير إجراءات قضايا النفقات

بالإضافة إلى ذلك، التقاضي الالكتروني في مصر لم يكن منفذ على الوجه الأمثل مقارنة بالدول المجاورة ولم يكن هناك تسهيلات للمحاميات، على سبيل المثال تسهيل الاستعانة بتقنية micro film الذي يقدمه المحامين والمحاميات ولكن هذه التقنيات وغيرها لم تكن في اعتبار متخذ القرار في مرفق العدالة أثناء الموجة الأولى من الكوفيد 19

الإشكاليات المتعلقة بقضايا العنف ضد النساء في وقت الطوارئ

1. عدم توافر بيانات واحصائيات عن بلاغات العنف ضد النساء المقدمة لمكتب شكاوى المجلس القومي للمرأة أو مكتب شكاوى النيابة العامة
2. صعوبة وصول النساء إلى لخدمات الانترنت، خاصة لو أتيح آليات للتبليغ إليكترونية عن وقائع العنف ضدهن إضافة لارتفاع معدلات الأمية بين النساء تحديدا
3. تعطل مكاتب المرأة في وزارة العدل
4. عدم فعالية مكاتب مكافحة العنف ضد المرأة في الأقسام المختلفة بسبب تركيزهم على مكافحة التحرش في المجال العام وقت الأعياد والاحتفالات فقط
5. رفض القضاة الموافقة على النفقة المؤقتة
6. ارتفاع تكاليف رفع دعوى لقضايا النفقة أكثر من 10 أضعاف التكلفة، فقد ارتفعت التكلفة من 15 جنيه إلى 200 جنيه

7 على الرغم من تزايد حالات العنف الجنسي ضد النساء خاصة خلال الفترة مارس -يوليو 2020 أثناء الجائحة إلا أن إجراءات التحقيق والتبليغ لم تتغير

8 التهاون مع جرائم العنف الالكترونية ضد النساء وانتهاك خصوصية وسرية البيانات خاصة في الجرائم الالكترونية. حيث يزداد تعرض النساء لانتهاك خصوصية البيانات عند تحرير المحضر، خاصة لو تعلق المحضر بحالة عنف جنسي إليكتروني ، في هذه الحالة يجب عليها الإدلاء ببيانات حسابها على التواصل الاجتماعي وهذا الأمر مطلوب فقط في الحالات التي يتطلب فيها الخبير التقني

9 عدم وضوح خطوات التحقيق بعد تقديم بلاغ إلكتروني يتعلق بالتعرض للعنف. فعلى سبيل المثال أتاح المجلس القومي للمرأة طرق الكترونية للفتيات لتقديم بلاغ يتعلق بالتعرض للعنف والعنف الجنسي إلا أنه لم يكن واضح ماهي الخطوات التالية بعد تقديم البلاغ بشكل الكتروني، وماهي طرق التدخل لحماية المبلغات، بالإضافة إلى ذلك، كان مطلوب من مقدمات تلك البلاغات تحرير محضر ورقي وحضور التحقيقات فكيف يتم ذلك في ظل تعطل القضاء وتفشي الإصابة بالفيروس؟

10 عدم توافر أقسام مخصصة للقضايا الخاصة بالأحوال الشخصية في المواقع الرسمية الخاصة بتقديم الخدمات الحكومية إلكترونيا مثل "مصر الرقمية" و "بوابة الحكومة" مما يعطي انطباع أن قضايا النساء ليس أولوية

التوصيات

- تجهيز مرفق العدالة من حيث البناء المؤسسي بمعناه الشامل للعمل إلكترونيا عن بعد أثناء الطوارئ
- تقديم تدريب مكثف لكافة أفراد المنظومة القضائية من محامين، وكلاء نيابة، مستشارين وقضاة وإداريين للتعامل معه. السرعة في الرد على بلاغات وقائع العنف ضد النساء إلكترونيا
- ضرورة توفير اقسام خاصة بقضايا الأحوال الشخصية على المواقع الرسمية الخاصة بتقديم الخدمات الحكومية إلكترونيا
- ضرورة التعامل مع قضايا الأسرة والعنف ضد النساء على أنها قضايا ذات أولوية وذات طابع مستعجل لا تستحمل التراخي أو التأجيل تحت أي ظرف بل يجب التعامل معها بسرعة خاصة في الظروف الاستثنائية مثل جائحة كورونا
- تشجيع المؤسسات المصرفية (البنوك) على تسهيل إجراءات حصول السيدات على المستحقات المالية (النفقات) خلال الأزمات مثل جائحة كورونا
- ضرورة التركيز على قضايا العنف الأسري والتعامل معها على محمل الجد والأولوية وإيجاد طرق تكييف للتعامل معها واستكمال الإجراءات القضائية في ظل الازمات
- ضرورة تفعيل وزيادة مكاتب المرأة في وزارة العدل ومكاتب مكافحة العنف ضد المرأة في الأقسام المختلفة. بالإضافة إلى تسهيل اجراءات تقديم البلاغات والاستجابة بشكل سريع لبلاغات العنف ضد النساء وسرعة التدخل فيها
- تفعيل قانون العنف الموحد
- تفعيل قانون الحفاظ على سرية البيانات سواء للشاكيات أو الناجيات أو الشهود